الرياض

تاهومـا

منذ بدأ البحث بتأليف حكومة لبنانية جديدة برئاسة رفيق الحريري، والحكومة الحالية تشيخ بسرعة غير اعتيادية بما جعلها تكبر شهراً كل يوم وسنة كل شهر وقرناً كل فصل. والسؤال كيف عسى ان تكون الحكومة المقبلة، والأصح السؤال: أي الأشياء لن يكون مطلوباً من الحكومة المقبلة التي ليس معروفاً عنها حتى الآن سوى أنها ستكون برئاسة الحريري. ومن يسمع محترفين سياسيين أو هواة يتحدثون عن المطلوب منها ويعددون ما ستفعل، بل ما يجب ان تفعل، يتصور ان لبنان جديداً مرشح للولادة، وأن لبنان املحلوم به منذ نهاية الحرب الأهلية متوقع ظهوره بعد فترة يرجع ان لا تطول.

غالبية أنصار الرئيس الحريري والمتصلين به يقولون ان الهم الأول له هو ان تكون حكومته الجديدة أكثر تمثيلاً للقوى والتيارات السياسية الموجودة في البلد من الحكومة الحالية.

ذلك ان النجاحات الخارجية التي حققها لبنان، سواء في مؤتمر القمة العربية الذي صدرت عنه مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز والمعانقة الشهيرة بينه وبين نائب الرئيس العراقي عزة إبراهيم الدوري، أو في القمة الفرنكوفونية التي انعقدت للمرة الأولى في عاصمة عربية، أو مؤتمر "باريس ٢" الذي برز فيه التزام دولي جدي بمساعدة لبنان وثقة بمستقبل اقتصاده، كان لها مفعول قوي في التعجيل بالانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة ونوعية هي المرحلة المسماة باللغة اللبنانية للحكومة السياسية بامتياز أي حكومة الضالة المنشودة وهي الوحدة الوطنية بين الاتجاهات السياسية اللبنانية المعروفة تقليدياً بسياسة الجناحين المسلم والمسيحي.

قبل كل هذه المؤشرات باقتراب الشفاء الحقيقي للوضع اللبناني، كان قد ارتسم عنصر تشجيعي هام للتعافي الوطني عندما جرى إبرام اتفاقية تفاهم نيسان الكثيرة الأهمية في زمانها، إذ جاءت تعالج وضع الحدود اللبنانية - الإسرائيلية المرشحة قديماً وحتى أمس القريب لإمكانية الانفجار في أي لحظة.

والواقع أنه كان من الأمور الفائقة الأهمية جمع الدول الخمس القادرة وذات الاختصاص حول نقاط صريحة وحاسمة في ما يتعلق بأمن الحدود الإسرائيلية - اللبنانية وعمليات المقاومة وحماية المدنيين وتحديد المسموح والممنوع من الحركة المسلحة على جانبي الحدود، وهكذا، وللمرة الأولى في تلاق سياسي واضح، اجتمع لبنان وسوريا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في هيئة واحدة ذات مهمة محددة وفي مسار عملي أثبتت الأيام التالية له نجاحه.

في تلك اللحظة التاريخية، برز عند الأطراف احساس، لا بإمكان إبرام مثل هذا التفاهم فقط، بل القيام بخطى أخرى ذات طابع سياسي يريح لبنان والمنطقة العربية أيضاً ويسمح بالتالي بتصور مسار واضح متجه إلى سلام عادل على أساس حل دائم للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي دعامته بل جسده دولتان، واحدة هي إسرائيل والأخرى هي فلسطين.

صحيح ان ما جاء بعد ذلك من تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، والفلسطيني - الإسرائيلي بالذات، أكد ان الطريق إلى السلام ما تزال طويلة وصعبة ومحفوفة بالمخاطر والتكاليف البشرية والمعنوية والمادية الفائقة التصور، إلاّ ان تفاهم نيسان خلق وضعاً جديداً وصلباً في المواجهة اللبنانية - الإسرائيلية واستفادت الحكومة اللبنانية حينذاك برئاسة الحريري فائدة كبيرة، جعلت رفيق الحريري اسماً سياسياً مكرساً، إذ قلائل من كانوا يعرفون قبل ذلك ان الرئيس الحريري كان أيضاً قد لعبَ دوراً سياسياً في المشاورات التي سبقت اتفاق الطائف.

مستجدات هامة امتحنت وما تزال تمتحن حتى الآن السياسي في رفيق الحريري. إنها مشكلات داخلية غير قابلة للتأجيل تتعلق بالإعلام اللبناني وبالحريات والتعددية الطائفية والمذهبية ومجيء رئيس جديد إلى سوريا وتغيير رأس الإدارة السورية المحلية في لبنان. كل هذه تعاقبت بسرعة لتفرض على لبنان مواجهة تحدي النمو السياسي والحجم السياسي، سواء في التعامل مع المشاكل اللبنانية الداخلية أو السياسات العربية والعالمية بشكل عام.

والسؤال الحاد بالأصل والذي يزداد حدة مع الأيام هو تطلع فريق واسع من اللبنانيين إلى ان يجد نفسه بشكل كاف وبقدرة على الفعل في تركيبة الحكم والحكومة لبنان الجناحين، لبنان ذو الوجه العربي المتطلع إلى الخير النافع من حضارة الغرب، لبنان العزيز السيد عضو جامعة الدول العربية والجندي الكامل في حضارة العرب وسياستهم، هل يكون الآن ساحة نجاح متاح للحريري أو لأي سياسي لبناني آخر في وضع مثل الوضع الحالي؟

إن من يسمع البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صغير يشعر بصعوبات التغلب على الجمود القائم، بل ان نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبدالأمير قبلان راح يسأل بصراحة في خطبة له لماذا التغيير الحكومي إذا لم يكن نحو الأفضل، مضيفاً ان اللبنانيين أصحاب طاقات وأكثر الشعوب بعداً عن العصبية، داعياً إلى الاتعاظ والتوحد وعدم السماح لعناصر الفتنة بالتحرك بين اللبنانيين لتبقى هذه الأمة ويبقى هذا الشعب كتلة متراصة ضد الافتراقات والاعتداءات، ضد إسرائيل من جهة وضد ما يهدد المنطقة من جهة أخرى.

ورفض اللقاءات إذا لم تكن تصب في مصلحة الوطن. وقال "عشنا للمرحلة بكل أبعادها في زمن الإمام موسى الصدر والإمام محمد مهدي شمس الدين، ومع كل السياسيين في البلاد. وخفنا على البلد من ان يصبح في خبر كان، وأصررنا على ان يبقى لبنان درة الشرق والغرب. فأين هذا التصميم وهذه الإرادة الصلبة ضد الفتن التي تنتشر بيننا في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها المنطقة بأسرها."

إن المفتي قبلان يقول باسم من يمثل أنه غير مرتاح إلى طريقة معالجة الأمور من أساسها في بعض الجرائم التي حدثت في البقاع، ليضيف "علينا ان نكون يداً واحدة، فلا نفرق بين أبناء الجبل أو أبناء البقاع أو الجنوب."

أما البطريرك صفير فيتساءل بل ينتقد قائلاً لو طبق اتفاق الطائف، على ما فيه من نواقص، كما كان يجب ان يطبق، لما كان في حاجة دائمة إلى من يفصل في خلافاتنا الطارئة وشؤوننا العابرة، وكأننا شعب قاصر. وتمنى ان ندرك هذه النقطة، وهي ان يكون الإنسان مسؤولاً عن ذاته والوطن عن تدبير شؤونه. وأضاف "ان المسؤولية تقع علينا جميعاً في انهاض وطننا من كبوته، ولا تفرقة عندنا بين اتباع دين ودين.

فإذا كنا حقاً نؤمن بالله، فلا يمكننا إلاّ ان نحب عباد الله. والذي يؤمن بربه لا يمكنه ان يحارب أخاه. وإننا اخوان في هذا الوطن وتقع المسؤولية علينا جميعاً. وعلينا ليس ان نبني المباني والحجر فقط، إنما النفوس أيضاً والعقليات."

وإذا كان بعض اللبنانيين متخوفاً من انتشار التسيس الحاد لدى اللبنانيين بشكل عام، فإن أحداً من اللبنانيين لا ينكر ان المطلوب الآن هو النجاح السياسي انطلاقاً من الاعتراف بحاجة الأوضاع اللبنانية القائمة إلى العقل السياسي الحر. ورغم ان طابع الفكر السياسي اللبناني العام لا يزال الحنين إلى رحابة الديموقراطية اللبنانية ونجاحاتها في مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية، لا السياسية فقط، إلاّ ان اللبناني غير مطمئن إلى ان جميع اللبنانيين متشوقون بالقدر نفسه إلى استعادة تجارب الماضي كما هي تماماً، وإن كان هذا الماضي مشرقاً في مجمله وأن الحرية في لبنان كانت في مجملها جسراً إلى العصر بكل ما فيه من قدرات ومؤسسات ووسائل.

القليل من الشك بالذات قد يكون ضرورياً للتأقلم مع عالم يمشي إلى التقدم بخطى سريعة. ولكن اللبناني بشكل عام كان ولا يزال يعتقد أنه من ضمن نظامه الديموقراطي يستطيع ان يقدم الخدمات الجلى، لا لنفسه بل للعالم العربي ككل.

ولعل لبنان لم يكن في وقت من الأوقات مثله الآن في التأكيد على أمرين، الأول الفكر السياسي الحر والمنفتح، والثاني الحرص على التضامن الكامل مع العالم العربي واعتبار دوره مطلوباً وضرورياً داخل هذا العالم لا خارجه ولا ضده بالتأكيد.

ولا شك ان مؤتمر الطائف الذي انعقد عام ١٩٨٩م لعب دوراً كبيراً في إعادة اطلاق الديموقراطية اللبنانية التي كانت بعض المدارس السياسية العربية قد أساءت إليها بالترويج للسلاح كمرجع وحكم في علاقات الجماعات والأحزاب والحركات والمنظمات بعضها مع بعض، فخرج لبنان من الطائف في المملكة العربية السعودية وقد أخذ فرصة جديدة لمعاودة حياته السياسية من جديد، مستفيداً من التجارب استفادته من تعاطف المملكة العربية السعودية المنزه مع مشكلاته وحاجاته وحاجة فرقائه إلى إعادة الخيوط التي تربط جماعاته وطوائفه بعضها مع بعض.

لا شك ان الطائف قد عادت على اطلاق الحياة السياسية اللبنانية من جديد. وقد كان تطبيق الطائف في لبنان لا يخلو من أخطاء ومن أمور تستدعي المراجعة. فهل نستفيد من تجاربنا اللبنانية في تاريخ الطائف حتى اليوم، أم نطبق الأفكار التي تداولنا حولها كلبنانيين في مؤتمر الطائف بشكل حرفي وغير عملي ومثير للحساسيات الفئوية هنا وهناك؟

إن الماضي قد مضى والتجربة اللبنانية منذ الطائف حتى الآن، وإن كانت أمءيَل إلى الإيجابية، إلاّ أنها لم تخل من الأخطاء. وإذا كان رئيس الحكومة لم يكن بعيداً عن الأخطاء، إلاّ أنه برهن عن قدرته على التعلم منها. فالتجربة اللبنانية بروحها ودروسها تحمل مادة كافية للتعلم.